اقتصاد الحرب كمحرك للسياسة الخارجية الروسية بعد 2015

ليلى سيدهم
أستاذة محاضرة (ب)، جامعة الجزائر 3
Sidhoum-leila@hotmail.fr

ملخص:

تعتبر الصناعة الحربية من أكثر القطاعات الصناعية استهلاكا لرؤوس الأموال، وهو السبب الذي دفع بالقوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ الحرب كنشاط اقتصادي، بحيث تستهلك الحروب أموالاً كبيرة تمكن الدول والشركات الكبرى المصنعة للسلاح من مواصلة نشاطها وتطوير مخزون الأسلحة بما يسمح للدولة بالبقاء في مرتبة متقدمة من بين القوى العسكرية العالمية. وقد أدركت روسيا اهمية الصناعة الحربية وتجارة السلاح كمحرك للتنمية الاقتصادية متأخرة مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية. وهي تحاول حاليا تدارك ذلك التأخر من خلال استعمال قوتها العسكرية بطريقة مباشرة في النزاعات المسلحة، وكانت البداية من التدخل العسكري في سوريا. فبالإضافة إلى الدافع السياسي والعسكري، يعتبر الدافع الاقتصادي أهم محرك للتدخلات العسكرية للدول الكبرى في مناطق النزاعات المسلحة، حيث سنتطرق في هذا المقال لدور العامل الاقتصادي كمحرك للسياسة الخارجية الروسية بعد 2015، وما سيكون له من آثار على النزاعات المسلحة التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الحرب – النزاعات المسلحة – روسيا – سوريا – الصناعة الحربية.

Abstract:

The military industry is one of the most capital-intensive industrial sectors, which explains why the great powers, especially the United States of America, take war as an economic activity. Because wars consume a lot of money, they allow arms producing countries to continue to exploit and develop their stockpiles of weapons, and to sell or use the old stock in countries in armed conflict. Which allows arms producing states to remain in an advanced rank among the world’s military forces? Russia has recognized the importance of trade of armes and military industry as a driver of economic development compared to the United States of America. It is currently trying to remedy this delay through the use of military power directly in armed conflict, the beginning of which was the military intervention in Syria. In addition to political and military motivation, economic motivation is the most important driver of military intervention for powerful countries in areas of armed conflict, where we discuss in this article the role of the economic factor as a driver of foreign policy. after 2015, and what effects or role this will have on armed conflicts that may occur in the future.

key words: Economy of war - Armed conflicts - Russia - Syria - Military industry.

مقدمة:

تعتبر الصناعة الحربية وتجارة السلاح بالنسبة للدول الرائدة في هذا المجال فرعا أساسيا من فروع الاقتصاد الوطني، لكن ما يميّز مخرجات الصناعة الحربية هو أنّها مرتبطة بظروف الحروب والنزاعات المسلّحة، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر الصناعة الحربية الأكثر استهلاك لرؤوس الأموال من بين كل فروع الصناعة الاخرى، أما من الناحية التجارية، تعتبر الاسلحة من أكثر السلع صرامة في التسويق لأن سوق السلاح محدودة جداً، حيث تتم اغلب المعاملات ما بين الدول كفواعل رسمية. وهو ما يساهم في الحفاظ على الاستقرار العالمي ومنع انتشار الاسلحة بما يمكن أن يهدد امن وسلامة الأفراد، استقرار الدول، وحتى وحدتها الترابية.

لكن اذا نظرنا إلى الاسلحة على انها سلعة يجب أن تباع لكي يستعيد الصانع رأس ماله بالإضافة إلى الربح، فلا بد من ايجاد سوق لصرفها من المخازن، وكما قلنا سابقا تعتبر الدولة الفاعل الرسمي والرئيسي في هذه السوق، لكن استعمالها للأسلحة محدود جدا. وككل سلعة، هناك سوق سوداء للسلاح تغذي الصراعات اللاتماثلية مما يساهم في فتح المجال امم صناع السلاح للاستثمار أكثر في تكلك الصراعات، التي كانت الولايات المتحدة الامريكية رائدة فيها إلى غاية التدخل الروسي في سوريا.

ومن خلال الواقع، وبالاعتماد على مدخلي الاقتصاد السياسي، وتحليل السياسة العامة، نقول بأن هناك منظورين رئيسين لتحليل ما يعرف " باقتصاد الحرب" في ظل الصراع بين دولتين أو بين دولة ومجموعات مسلحة (ارهابية ، جريمة منظمة، حركات انفصالية.....) من جهة، وتحليل طريقة تعامل الدول الكبرى المصنعة للسلاح مع تلك الصراعات من جهة ثانية، مع التركيز على التغيير الكبير في السياسة الخارجية الروسية بعد بداية احداث ما سمي بالربيع العربي.

فقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية أهمية الحفاظ على حركية عجلة الصناعة الحربية مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما يفسر انخراطها في الكثير من الحروب المباشر وغير المباشرة مما ساهم في منع اقتصادها من الانهيار خلال الحرب الباردة لأنها لم تخزن أموالها في مخازن السلاح، بل جعلت من الاسلحة تجارة قائمة بذاتها. بينما لم تدرك روسا اهمية الامر إلى غاية 2015 مع تدخلها المباشر في سوريا.

من خلال ما سبق ذكره، سنعالج الاشكالية التالية:

في ظل تطور مفهوم اقتصاد الحرب، إلى اي مدى تعتبر تجارة الاسلحة دافعاً للتدخل في الحروب والنزاعات التماثلية واللاتماثلية وتموينها بالسلاح بالنسبة لوروسيا بعد 2015 ؟

حيث سنحاول الاجابة على هذه الاشكالية انطلاقا من الفرضية التالية:

كلما زاد ادراك روسيا لمخاطر استهلاك الصناعة الحربية لرؤوس الاموال على الاقتصاد الوطني، كلما زادت حاجتها إلى التدخل تموين الحروب والنزاعات للحفاظ على مستوى اقتصادي مستقر إلى ابعد حد.

وسيكون بناء البحث بالاعتماد على المحاور التالية

- الصناعة الحربية وتجارة السلاح بمنطق الاقتصاد السياسي.
- التدخل الروسي في سوريا من منظور اقتصاد الحرب بعد 2015.
- الدافع الاقتصادي وحدود الدور الروسي في الصراعات المسلحة مستقبلاً.

وسيكون تحليل مضمون هذا البحث بالاعتماد على منظور الاقتصاد السياسي لتفسير وفهم الموقف الروسي من كل النزاعات المسلحة لما قبل 2015، وسبب تغيير خط السياسة الخارجية الروسية بعد 2015 من خلال تدخلها المباشر في سوريا.

1- الصناعة الحربية وتجارة السلاح بمنطق الاقتصاد السياسي

تعدّ الصناعة الحربية للدول أحد أهمّ المؤشرات الدالة على قوتها العسكرية والاقتصادية داخليا وخارجيا، لهذا تعدّ مرحلة الحرب الباردة فضاء مميزا لدراسة تطور مفهوم اقتصاد الحرب، وكيف انعكس ذلك التطور على السياسة الخارجية للدول، وعلى وضعها الاقتصادي الداخلي.

فقد كان الاقتصاد الروسي الداخلي خلال الحرب الباردة في وضع يتناقض مع درجة التطور التي عرفها قطاع الصناعة الحربية، حيث نجد تطور كبيرا في مجالات عدّة على غرار تكنولوجيا الفضاء، السلاح النووي، الهندسة العسكرية، ونجد في نفس الوقت تأخرا كبيرا في كل القطاعات الاقتصادية المدنية، وهو العامل الذي تسبّب في انهيار الاتحاد السوفياتي ككلّ بعد أربعة عقود من التركيز فقط على تطوير الصناعة الحربية على حساب الصناعات المدنية، عكس ما قامت به الولايات المتحدة، التي سخرت التطور الكبير في الصناعة والتكنولوجيا الحربية لتطوير بقية القطاعات المدنية (البنى التحتية، الطاقات البديلة، حماية البيئة، تطوير التربية و التعليم...) وهو ما أبقى على اقتصادها قادرا على التطور والمنافسة، وحتى قيادة العالم. (Markusen,1992.p 389)

يعتبر تطوير الصناعة الحربية بمنطق الاقتصاد السياسي سلاحا ذو حدين، يمكن له أن يكون القاطرة الأمامية لتطوير الاقتصاد الكلي والجزئي للدولة، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويمكن له أن يكون ثقبا أسود بالنسبة لرؤوس الاموال الوطنية مثلما كان عليه الحال بالنسبة للاتحاد السوفياتي بقيادة روسيا خلال الحرب الباردة.

فمن وجهة النظر الاقتصادية، ينبغي لأي صناعة مهما كانت أن تتحول إلى تجارة وأن تحقق أرباحا تضمن استمرارية النشاط وتطوير رؤوس الأموال، أمّا فيما يخص الحالة الروسية في ظلّ الاتحاد السوفياتي، فقد كانت الصناعة الحربية أكبر مستهلك لرؤوس الأموال، دون أن تكون قادرة على تحويل تلك الصناعة إلى تجارة ـ التكنولوجيا الفضائية والنووية ـ وهو ما تسبّب في انهيار اقتصادها، على عكس الولايات المتحدة الامريكية التي خلقت سوقا عالمية للسلاح سواء عن طريق التدخل العسكري المباشر، أو عن طريق خلق النزاعات المسلحة وتزويد أطراف الصراع بالسلاح، حيث كانت آخر أكبر سوق للسلاح فتحتها الولايات المتحدة الامريكية في 2003 بعد احتلالها للعراق، واعلان "بول بريمر" الحاكم العسكري للعراق بعد الغزو، بأن العراق "مفتوح للأعمال"، وقصد بالأعمال تجارة السلاح بكل أنواعه، وتموين الجيش الامريكي بالذخيرة التي يستعملها في الحرب. (Christopher.P.Moor.W 2007.p6)

بينما كانت الولايات المتحدة الامريكية توسّع في كل مناسبة أسواق السلاح، بقيت روسيا منغلقة على نفسها، ولعبت دور المراقب للدور الامريكي في مختلف مناطق العالم، و قد كانت العزلة العسكرية التي اختارتها روسيا ما بين 1989 و 2015 كمحاولة منها لرفع مستوى الاقتصاد الوطني وتجاوز مخلفات الحرب الباردة، حيث حافظت على نفس السياسة فيما يخصّ تجارة السلاح، وذلك بالاعتماد على العقود الرسمية مع الدول لتصدير مختلف

الاسلحة و العتاد الحربي، فحسب الاحصائيات الرسمية الروسية، عرف الناتج المحلي الاجمالي زيادة بنسبة 44 % ما بين 1989 و 1998، ومع ذلك لم يكن الأمر بتلك الايجابية لأنّ الاحصائيات تضمنّت أرقام ما قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، وما بعده. وحتى وان طوّرت روسيا بعض الصناعات على غرار العتاد الموجّه للفلاحة، الاّ أنّ المستوى الاقتصادي الكلّي بقي رهين شحّ رؤوس الأموال، فأصبحت روسيا مجبرة على تحرير التجارة الخارجية لتزويد المجتمع بمختلف السلع الاستهلاكية على وجه الخصوص. (Andreas 2001,p20)

فقد كانت رؤوس الأموال المجمّدة في مخازن السلاح الروسية أكبر من أن يستطيع الاقتصاد الهشّ لما بعد الحرب الباردة تحمّل تبعاتها أو استطاعة احتواء مخلّفاتها على المستوى الكلي أو الجزئي، وفي واقع الأمر روسيا خلال العشرية التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي تعتمد في تجارتها الخارجية على المقايضة أكثر من البيع والشراء لأنّ الخزينة العمومية كانت شبه مفلسة بسبب عشوائية وعدم اكتمال الاصلاحات الاقتصادية التي تركّزت في مجملها حول مشاريع الخوصصة التي لم ينتج عنها في الواقع سوى المزيد من الفساد والعجز الاقتصادي.(Andreas 2001,pp 20-21)

ولم تهتم روسيا فعليا باستغلال قدراتها العسكرية في المجال الاقتصادي الاّ بداية سنة 2000، أين انتخب "فلاديمير بوتين" رئيسا للبلاد، حيث بدأ الرئيس الجديد بتطبيق سياسة اصلاحية شاملة ميزها التركيز على اعادة بناء الاقتصاد الوطني. وبالرغم من ذلك لم تتحقق نتائج كبيرة خلال العهدة الرئاسية الأولى (2000ـ 2004) لأنّ حالة الاقتصاد الروسي كانت أعقد من أن يتمّ اصلاحه خلال مدّة زمنية قصيرة. لكن اصرار الرئيس "بوتين" على اعادة بناء الاقتصاد، أظهر بوادر التحسّن بداية من السنة الثانية للعهدة الرئاسية الثانية، أي بداية من 2006، حيث ارتفعت نسبة النموّ الاقتصادي إلى 7 %، وتجاوز اجمالي الناتج المحلي 8 % بحلول سنة 2007، بينما ارتفع متوسط الدخل الفردي خلال نفس السنة ما بين 3000 و 4000 دولار.(Gidadhubli 2007.p19)

لكن أغلب الخبراء الاقتصاديين قللوا من أهمية الانجازات التي حققها الرئيس "بوتين"، وأرجعوا سبب تحسن المستوى الاقتصادي لروسيا لعامل خارج عن نطاق اصلاحات "بوتين" الاقتصادية، وهو ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بداية من 2003، بينما يرى فريق من هؤلاء الخبراء بأنّ "بوتين" استطاع نقل الاقتصاد الروسي من الافلاس إلى الثروةengineered a rags to riches transformation ، يرى الفريق الأخر بأنّه لم يقم سوى باستغلال عائدات النفط المرتفعة لاتمام الاصلاحات المتعثّرة منذ التسعينات. Rutland 2008.p) 1051)

و في الحقيقة، فانّ المسألة ليست بتلك البساطة لكي نتمكن من تحليل طريقة تطوّر الاقتصاد الروسي بالاعتماد على أحد الرأيين فقط، بل أنّ الأمر متعلق بهما معا، حيث أنّ اصرار الرئيس الروسي على اعادة الاعتبار لبلاده داخليا وخارجيا واكبه الارتفاع الكبير لأسعار النفط، وهو ما أعطى نتائج ايجابية جدا ما بين (2000ـ 2008) وهي فترة الحكم الأولى للرئيس "بوتين" على روسيا.

حيث تشير الاحصائيات إلى أنّ الوضع الاقتصادي الروسي كان في تطوّر مستمرّ خلال تلك الفترة، وهو ما تؤكّده مختلف المؤسسات المالية الروسية والعالمية، ونبيّن ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل1: المؤشرات الأساسية للاقتصاد الروسي1998-2007(%)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النمو الحقيقي للناتج المحلي	5,3 ـ	6,3	10	5,1	4,7	7,3	7,2	6,4	6,7	7,3
نمو الاستثمار	12,4ـ	6,3	18,1	10,2	2,8	13,9	11,3	10,5	12,6	21,2
البطالة	13,2	12,4	9,9	8,8	8,5	7,8	7,9	7,5	7,1	6,3
التضخم	85	37	20	19	15	12	12	11	9	11
متوسط الدخل الشهري للفرد	10ـ	22ـ	18	20	16	11	11	13	13	16
احتياط الصرف	21	58	62	40	32	51	36	39	49	48
عجز الميزانية	5,3ـ	0,5ـ	3,5	3	1,4	1,7	4,5	8,1	8,5	5,5
تطور أسعار النفط	12	17	27	23	24	27	34	50	61	69

Sources: OECD (2007), World Bank (2004), M2 From Central Bank of Russia.

وقد كان التطور الكبير للاقتصاد الروسي الذي يشير اليه الشكل يسير بالتوازي مع ارتفاع أسعار النفط، وهو ما استغلته روسيا تحت رئاسة "فلاديمير بوتين" لاستعادة السيطرة على القطاع الصناعي بصفة عامة، و لتطوير صناعة المحروقات بصفة خاصة. و هو ما نتج عنه ظهور طبقة من الرأسماليين الروس، بالإضافة إلى اتجاه الدولة أكثر فأكثر نحو الرأسمالية و الشراكة مع القطاع الخاص.(Rutland 2008.p 1052) حيث توصلت روسيا إلى نسبة دمج للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني تعادل 70 % بحلول سنة 2008.

خلال هذه المرحلة والى غاية 2014، استطاع الاقتصاد الروسي التغلّب على الثقل الذي تمثّله الصناعة الحربية على الاقتصاد بفضل مداخيل النفط من جهة، وانفتاح روسيا على الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي من جهة ثانية، ما نتج عنه تنويع مصادر الدخل ورفع مستوى مختلف فروع الاقتصاد. كما أبقت روسيا على نفس السياسة فيما يخصّ تجارة السلاح معتمدة على زبائنها الدائمين من الدول، لكن مع بداية الازمة النفطية في 2014، بدأ الرئيس الروسي وصناع القرار في روسيا يدركون حجم الثقل الحقيقي للصناعة الحربية على الاقتصاد الوطني، وأنّ هذه الأخيرة قد تسبّب في انهياره مجدّدا ما لم يتم تبني سياسة مختلفة في التعامل مع هذا القطاع، وهو ما يشكل أحد أهمّ أسباب تغيير مسار السياسة الخارجية الروسية من التدخّل الدبلوماسي إلى التدخّل العسكري المباشر في سوريا.

2 ـ التدخّل الروسي في سوريا من منظور اقتصاد الحرب بعد 2015

تفاجأ الكثيرون بعد التدخّل العسكري الروسي في سوريا، وطرحت الكثير من الأسئلة حول الأسباب التي دفعت بروسيا إلى ارسال قواتها العسكرية إلى سوريا، وتضاربت الأطروحات بين عودة الحرب الباردة، والطموح التوسعي "لبوتين"، أو عودة الثنائية القطبية بصيغة جديدة بعيدة عن الايديولوجيا. لكن التحليل العميق للاقتصاد السياسي الروسي يحيلنا إلى أسباب مختلفة تماما، راجعة بالأساس للوضع الاقتصادي الداخلي للبلاد المرتبط بحجم الأموال التي تستهلكهما الصناعة الحربية، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحملها.

هذا ما جعل من التدخّل العسكري في سوريا يحتل مكانة استراتيجية بالنسبة لروسيا، ليس من الجانب العسكري فقط، بل الأهمّ من ذلك الجانب الاقتصادي الذي يمثّل نقطة تفاهم بين روسيا وسوريا يعود تاريخها إلى الحرب الباردة، اضافة لذلك فان سوريا تعتبر موطىء القدم الوحيد لروسيا في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط.(Martini,york & Young 2013.p 2)

فقد كانت الأزمة السورية فرصة لا تعوّض بالنسبة لروسيا للتخلّص من جزء من ذخيرتها العسكرية التي تعود لمرحلة الحرب الباردة(أموال روسية مجمّدة في مخازن السلاح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية)، وذلك من خلال استعمالها في الحرب في سوريا مادام أنّ هناك أطرافا تدفع المال مقابل التدخل العسكري الروسي على رأسها النظام السوري حيث يقدّر الخبراء تكلفة التدخل العسكري بنحو 750 مليون دولار لحدّ الآن، وذلك ما تؤكده نوعية الأسلحة المستخدمة في سوريا على غرار الصواريخ المضادة للطائرات من نوع (SA-22) بالرغم من عدم امتلاك كلّ الجماعات المسلحة التي تحارب النظام السوري لطائرا حربية، و هو ما يشير صراحة إلى أنّ محاربة الارهاب (داعش) ليس الهدف الرئيسي للتدخّل الروسي في سوريا.(بورشيفكايا 2016، ص 5)

فالظاهر من خلال الدور الروسي في الصراع السوري أنّ روسيا لديها مجموعة من الأهداف الاستراتيجية نحصر أهمّها في:

أ- الهدف الاقتصادي: التخلص من عبئ مخلفات الحرب الباردة، وتحرير الأموال المحتجزة في مخازن السلاح لدعم القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني من خلال سياسة الحرب مقابل المال التي تعتمدها الولايات المتحدة الامريكية منذ حرب الخليج الأولى.

ب - الهدف السياسي: اعادة الاعتبار لروسيا كلاعب أساسي في العلاقات الدولية خاصة بعد التدخّل العسكري الغربي في ليبيا.

ج - الهدف العسكري: استغلال فرصة الحرب الحقيقية لتدريب الجيش الروسي الذي لم يخض حربا منذ حرب افغانستان من جهة، واختبار الترسانة العسكرية والأسلحة الاستراتيجية كالصواريخ بعيدة المدى من جهة ثانية، مع رفع المستوى القتالي للجيش لنفس مستوى القوات الأمريكية التي اكتسبت خبرة كبيرة منذ حرب الخليج الأولى.

وقد لجأت روسيا للمجال العسكري لدعم الاقتصاد لأنّها أدركت بأنّ الصناعة العسكرية تعدّ بمثابة ثقب أسود لرؤوس الأموال أن لم يتم استغلالها واعادة تدوير عجلة تلك الصناعة لتحقيق الأرباح. خاصة اذا عملنا بأنّ حوالي 40 % من الصادرات الروسية هي من النفط، ويشكّل هذا الأخير 13% من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي فانّ أي انخفاض في السعر بدولار وتحد سيفقد الخزينة الروسية حوالي مليار دولار في السنة.(تامر 2014، ص120)[10]. وهو الأمر الذي دفع روسيا للانتقال من صناعة السلاح إلى المتاجرة به، ثم إلى استعماله لصالح وكلاء يدفعون المقابل.

وفي تقرير للمعهد الدولي لبحوث السلام بستوكهولم (SIPRI) لسنة 2015، ورد بأنّ روسيا تحتل المركز الثاني عالميا كأكبر مصدر للسلاح بعد الولايات المتحدة الامريكية حيث أشار نفس التقرير بأنّ روسيا باعت أسلحة لنحو 56 دولة في العالم، كانت حصة كل من الهند والصين والجزائر تمثّل 60% من تلك المبيعات. بقيمة تجاوزت 15 مليار دولار، مع عقود تسليح ما بعد 2015 تبلغ قيمتها حوالي 14 مليار دولار. حيث تخضع كلّ تلك

العقود لسلطة الشركة القابضة الحكومية " روس تكنولوجيا" التي تضم شركة " روس أو بورون أكسبورت" والتي هي أكبر وكيل حكومي لتصدير المنتجات العسكرية الروسية إلى بلدان العالم الأخرى.

وتسعى روسيا لجعل الصناعة الحربية وتجارة السلاح قاطرة النمو الاقتصادي بعد أن كان هذا القطاع سببا في انهيار الاقتصاد الروسي خلال الحرب الباردة وذلك من خلال توفير شروط المنافسة التجارية المتمثلة في:

- انخفاض سعر الاسلحة الروسية مقارنة بالأمريكية أو الأوروبية.
- اعتماد سياسة تجارية لا تفرق بين دول العالم، فالسلاح الروسي متاح لكلّ من يدفع .
- البيع بدون شروط، ووفق المواصفات التي يطلبها الزبون عكس المبيعات الأمريكية، التي تحدّد شروطها واشنطن و تفرضها على الزبون. (تامر 2014، ص ص 121ـ 122)

فبعد هذا التموقع في سوق السلاح العالمية، قامت روسيا بخطوة كبرى في سياستها الخارجية وهي التدخل العسكري المباشر في سوريا، وقد كان الرئيس الروسي قد أوضح من خلال العديد من خطاباته بأنّ بلاده بحاجة إلى لعب دورها الحقيقي على الساحة الدولية، وأنّها ستحصل على حصتها من الأرباح التي تخلّت عنها منذ 1991. ولم يتخذ الرئيس الروسي قرار التدخّل في سوريا الاّ وهو متأكد بأنّ الدول الغربية تعارض، بل أنّها ستترك ساحة الحرب لروسيا فقط خوفا من الدخول في مواجهة مع الجيش الروسي الذي أكّد مرارا أنّه سيدمر كل هدف يدخل مجال نشاطه في سوريا.

وبالإضافة إلى السلاح الذي يستعمل في سوريا بطريقة مباشرة، تقوم روسيا بدعم الجيش السوري النظامي بمختلف الأسلحة على غرار المدرعات، طائرات بدون طيار للمراقبة العسكرية بالإضافة إلى الصواريخ الموجهة بالليزر. وكذلك استفادت الصناعة الحربية الروسية من الحرب في سوريا من تموين القوات النظامية بمختلف قطع غيار العتاد العسكري، من الأسلحة البسيطة إلى الطائرات الحربية، حتى أنّ الجسر الجوي بين البلدين لم ينقطع منذ أربع سنوات. (Bassou 2016.p 15).وهو ما يمثّل حركية اقتصادية كبيرة للشركات الروسية في مجال الصناعة الحربية، والتي انتقلت إلى مستوى جديد في تجارة السلاح وقطع الغيار المرتبطة به.

وما يدلّ على تلك الحركية، هو استعادة روسيا للمرتبة الثالثة عالميا من حيث الانفاق العسكري بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين خلال 2016، فقد خصّصت روسيا ما قيمته 69,2 مليار دولار كميزانية للدفاع، بزيادة نسبتها 5,9% مقارنة بسنة 2015، وهي قيمة تعادل 5,3 % من الناتج المحلي الاجمالي وهي سابقة لم تعرفها روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي (SIPRI yearbook 2016) وذلك بالرغم من العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا منذ الأزمة الأوكرانية، وهو دليل أخر على أنّ روسيا لا تحارب بالمجان في سوريا.

أمّا من جهة الكلفة الاقتصادية للتدخّل العسكري في سوريا، فانّ الرئيس الروسي حريص على عدم ارتكاب نفس خطأ الحرب الباردة، حيث تحوّلت الصناعة الحربية إلى سبب في انهيار الاقتصاد، وقد صرّح في ندوة صحفية عقدها في موسكو بتاريخ 14 ديسمبر 2017 حول الموضوع بقوله:" انّ نفقاتنا العسكرية محدّدة بحوالي 46 مليار دولار، بينما الولايات المتحدة تتوقّع انفاق 700 مليار دولار لتحقّق نفس الأهداف سنة 2018". (Sputniknews 2017)

نلاحظ من خلال هذا التصريح بأنّ روسيا تبنّت المنطق الاقتصادي في سياستها العسكرية تجاه الأحداث الدولية بداية بسوريا 2015، وربّما في دول أخرى خلال السنوات القادمة لأنّها أدركت أخيرا بأنّ الحرب يمكن أن تكون نشاط اقتصادي ـ تجاري يدعّم نموّ الاقتصاد الوطني ويكون مصدر لتحريك العجلة الصناعية في مجال الصناعات الحربية وصناعة قطع الغيار، وما يحيط بها من صناعات صغيرة ومتوسطة في مجال المناولة، بالإضافة إلى مناصب العمل التي ستوفّرها الصناعة العسكرية والشركات الناشطة في مجال المناولة.

هذا الواقع الجديد دفع مستشار الرئيس الأمريكي الجنرال " دانفورد/ Dunford"، بأنّ الجيش الروسي قد حقّق تطورا كبيرا، جعل من روسيا تستخدم قوتها العسكرية خارج حدودها، وأرجع ذلك التطوّر إلى سعي روسيا لتطوير صناعتها الحربية من جهة، وبلوغ أعلى درجات الاحترافية داخل الجيش من جهة أخرى.(Facon 2016.p 151)[15]. وهو ما أصبح يشكل نقطة قوة بالنسبة لروسيا سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وخاصة العسكرية، حيث اصبحت الولايات المتحدة الامريكية تولي اهمية قصوى للموقف الروسي من القضايا الدولية الراهنة لإدراكها بأن هذه الاخيرة قد تبنت توجها جديدا في سياستها الخارجية منذ 2015.

3 - الدافع الاقتصادي وحدود الدور الروسي في الصراعات المسلحة مستقبلاً

مباشرة بعد التدخّل الروسي في سوريا سنة 2015، بدأت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تحاول فهم الدافع الروسي لذلك خاصة وأنّ هذه الاخيرة لم تستعمل القوة العسكرية بعيدا عن حدودها الجغرافية منذ الحرب الباردة. وزاد الاهتمام بالتحركات العسكرية الروسية، التي تعدّ مشكلا للدول الغربية، بعد خطة اعادة انتشار الجيش الروسي على الحدود الغربية منذ 2015، والمناورات الكبيرة التي قامت بها القوات الروسية خلال الثلاث سنوات الماضية والتي شملت خطوط التماس الجوية مع المجال العسكري لحلف شمال الاطلسي. وبالموازاة مع ذلك أعلن وزير الدفاع الروسي سرقاي شواقو Serguei " Choigou" أنّ خطة الجيش لسنة 2016 مبنية على انشاء ثلاث طرق عسكرية جديدة غرب البلاد.(Facon 2016.p152)

لقد كان التدخل الروسي في سوريا اشارة واضحة لصناع القرار في الغرب بأنّ القوات العسكرية الغربية لن تتصرف بكل حرية في المناطق التي تتقاطع فيها مصالحها مع مصالح روسيا، حيث يمكن أن نلخص الرسائل التي أرادت روسيا ايصالها إلى العالم في ثلاث رسائل رئيسية:

الأولى: موجّهة إلى القادة العرب مفادها بأنّهم قد تركوا لمصيرهم من طرف حلفاءهم الغربيين، وبأنّ روسيا حليف قوي ودائم، مستعدّ للدفاع عن حلفائه. (سارعت السعودية وتركيا وايران إلى طلب منظومة الدفاع الصاروخي S-400).

الثانية: موجّهة للقادة الغربيين، مفادها بأنّ روسيا لن تبقى محصورة داخل حدودها الجغرافية مستقبلا. فبعد ثمانية أيام من تدخلها في سوريا، أطلق عدّة صواريخ (26 صاروخ) متوسطة المدى من أسطولها في بحر قزوين، وهي لم تكن بحاجة لذلك من وجهة النظر العسكرية ـ التقنية لأنّ المعارضة في سوريا أضعف من أن تستعمل ضدّها كل تلك القوة.

الثالثة: موجّهة لايران، ومفادها بأنّ ايران لن تستطيع القيام بأيّ دور محوري في الشرق الأوسط الاّ من خلال عقد حلف مع روسيا، وأنّ سوريا هي منطقة نفوذ روسي قبل أن يكون نفوذ ايراني.(Bassou2016.p16- 17)

بالإضافة للرسائل السياسية والعسكرية، استطاعت روسيا أن تجد لنفسها مكانة لدى حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية من خلال المفاوضات التي جرت بين البلدين لوضع حدّ لانهيار أسعار النفط بين 2014 و2016، حيث اعتدمت روسيا على علاقاتها السياسية مع ايران وعلى علاقاتها الاقتصادية مع السعودية لإيجاد توازن مقبول في الشرق الأوسط أساسه أنّ روسيا هي الوسيط الأمثل بين دول الخليج وايران، وأنّها الضامن الاكبر لعدم حصول نزاع مسلح بين الطرفين.(Ekaterina 2016.p 32)

وفي هذا المجال، يعتبر التزام السعودية بخفض انتاجها من النفط أحسن دليل على الدور، والوزن الروسي الحالي في منطقة الشرق الأوسط، وهو دليل كذلك على حسن نوايا السعودية تجاه روسيا، بالإضافة إلى صفقة السلاح (S-400) بين الطرفيين. حيث يمكن فهم موقف السعودية على أنّه محاولة لتجنّب الدخول في صراع مع ايران المدعومة من روسيا، لكنّه في الواقع نتيجة ايجابية لروسيا التي استطاعت فرض وجودها كلاعب رئيسي في المنطقة.

لقد أثبتت روسيا الآن بأنّها قادرة على القيام بعمليات أحادية الطرف اذا تعرّضت مصالحها للخطر، فاذا كانت روسيا لم تفكر قبل 2015 بمنطق اقتصادي فيما يمكن أن توفره الحرب من مزايا، فانّها أصبحت تفكّر بعد 2015 بمنطق اقتصادي بحث، بدايته التخلّص من الاسلحة القديمة وتعويضها بأسلحة أكثر حداثة، وآخره الدخول في مشاريع اعادة الاعمار في الدول التي دمّرتها الحرب، وهو ما سيفتح مجالا جديدا بالنسبة للشركات الروسية خاصة في مجال البنى التحتية وقطاع البناء.

انّ ما يمكن استخلاصه من الدور العسكري الروسي في سوريا هو أنّ الروس ومن خلال عملهم الأحادي، يبحثون عن جعل العمل الدولي متعدّد الأطراف، وهو لا يعكس مطالب روسيا بمكانة أساسية على طاولة السياسة الدولية، بل مطالبتها باقتسام الريع مع القوى الغربية بطريقة عادلة وتمثيلية على خلاف التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية وطريقة تعاملها مع حلفائها العرب على وجه الخصوص، وهو ما نلاحظه حاليا على أرض الواقع.(Ekaterina 2016.p 33)

من خلال التدخّل العسكري الروسي في سوريا، تتضح لنا معالم الدور الروسي المستقبلي في منطقة الشرق الأوسط وفي مختلف المناطق الأخرى، حيث يمكن تلخيص تلك المعالم فيما يلي:

- العودة القوية لروسيا للساحة الدولية، وتخلّص روسيا من الدور الثاني لها كقوة اقليمية، وهو الدور الذي أراد الغرب منحها اياه.

- في حالة تمكّن روسيا من حسم الصراع في سوريا، سيكون ذلك بمثابة خطوة أولى في طريق طويل لمكافحة الإرهاب، والعودة إلى أفغانستان من باب محاربة التطرّف الذي يهدّد أمنها القومي، والتموقع من جديد في مواجهة حلف شمال الاطلسي. (Bassou 2016.p20-23)

- توسيع نطاق حماية حدودها وأمنها القومي إلى ما وراء حدود اقليم أوراسيا خاصة من جهة الغرب على اعتبار أنّ روسيا تنظر لحلف شمال الأطلسي على أنّه تهديد لأمنها القومي.

ـ تدخّل روسيا في أعنف نزاع مسلّح في الشرق الأوسط يؤكد عزمها على فرض التعامل المتعدّد الأطراف مع القضايا الدولية الاستراتيجية بصفتها فاعلا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاوز دوره في حلّ تلك القضايا على غرار الأزمة اليمنية، الأزمة العراقية ، وحتى ليبيا.(Ekaterina 2016.p 34-35) .

ـ عودة روسيا إلى سباق التسلّح خاصة فيما تعلّق بالأسلحة الاستراتيجية، حيث قامت بتجريب مختلف الأسلحة في سوريا لتظهر للعالم بأنّها قادرة على التواجد في مناطق النزاع بطريقة فعّالة، وكانت أهمّ الأسلحة متمثّلة في:

- صواريخ كاليبر التي يبلغ مداها 1500 كلم.
- الطائرات الحربية من نوع Su.34 وSu.35.
- صواريخ KH -101 متوسطة المدى وهي صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية.
- طائرات الاستطلاع والمراقبة بدون طيار.
- تطوير منظومة الدفاع S-400 التي تملك حماية ضدّ نظم الحرب الالكترونية وهو ما يجعلها فعالة جدّا في تعقّب الأهداف الجوية.(Facon 2016.p 157)

وعلى إثر هذه المستجدات السياسية والعسكرية على مستوى منطقة الشرط، والتي فرضت روسيا من خلالها منطقها في ادارة النزاع المسلح في سوريا، يتنبأ المحللون بأن روسيا لن تتوقف عند هذا المستوى من التدخل، وسيكون لها كلمتها في النزاعات المسلحة في الشرق الاوسط على وجه الخصوص لما تمثله المنطقة من مصالح اقتصادية وعسكرية حيوية بالنسبة لروسيا، حيث أن السياسة الخارجية الجديدة لروسيا جعلت الموقف الامريكي مما يحدث في اليمن غير واضح، في انتظار تحديد الادوار بين القوتين مستقبلا.

الخاتمة

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول بأنّ كلّ الاشارات والرسائل التي وجهتها روسيا لحلفائها أو لأعدائها توحي بأنّ الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، و المناطق المحيطة بروسيا سوف لن يكون مسالما كما كان عليه الحال منذ انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 إلى غاية 2015، حيث تتبنّى روسيا حاليا استراتيجية تطوير عسكري أساسها الدروس المستقاة من التدخلات العسكرية الغربية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة (منذ حرب الخليج الأولى إلى غاية الحرب على العراق 2003)، حيث أدركت روسيا بأنّ أغلب التدخلات العسكرية الغربية كان هدفها غير المباشر هو الثروات الاقتصادية أو عقود اعادة الاعمار في مناطق التدخّل بالإضافة إلى اكتساب المزيد من الخبرات العسكرية في ظروف الحرب الحقيقية.

لقد أدركت روسيا كذلك بأنّ الحرب يمكن أن تكون مصدرا للثروة وسببا لتحريك العجلة الاقتصادية داخليا، وإذا قلنا بأنّ الدافع الاقتصادي أصبح بنفس مستوى الدافع السياسي لتحريك السياسة الخارجية الروسية، فانّه من المحتمل جدّا أن يصبح الاقتصاد هو المحرك الرئيسي للسياسة الخاريجية لروسيا خاصة بعدما لمست هذه الأخيرة ثمار التدخّل في سوريا، وسنرى روسيا في المستقبل القريب تستعمل حق الفيتو كذلك لأغراض وأهداف اقتصادية خاصة في مجال الطاقة والمسائل النووية، حيث سيصبح القرار تعدّدي وليس أحادي في يد الولايات المتحدة الامريكية فقط.

انّ اتّجاه بعض دول الشرق الأوسط، وهم حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية إلى طلب منظومة الدفاع الجوي S.400 من روسيا يعدّ دليلا قاطعا على الصدى الكبير الذي أحدثه التدخّل الروسي في سوريا، وعلى "الاحترام" الذي أبدته روسيا تجاه حلفائها، خاصّة وأنّها أكّدت في العديد من المناسبات على أنّها لا تسعى للهيمنة، بل تسعى لإعادة بناء نظام دولي قائم على التعددية القطبية أساسه التوازن بين المصلحة والدور بالنسبة لكلّ الفواعل الدوليين.

وفي الأخير نقول بأنّ التدخّل العسكري الروسي في سوريا يعدّ منعطفا حاسما في مستقبل العلاقات الدولية التي توحي بثنائية قطبية جديدة مبنية على التنافس الاقتصادي كمحرّك لأفعال السياسة الخارجية للقوى العظمى وهو التنافس الذي سيكون مجاله محصورا في الشرق الأوسط وافريقيا على وجه الخصوص.

قائمة المراجع

1. Markusen,A.(1992), Dismantling the cold war economy. World Policy Journal, (3),389-399.
2. Christopher.P & Moor.W, (2007), The war economy of Iraq. Middle East Report.(243), 6 -15.
3. Andreas,A.(2001), Russia. Foreign policy.(125),20-25.
4. s Economic Formula for Russia. Economic ' Gidadhubli,R.G. (2007), Putin and politic weekly.(49), 19-22
5. Rutland,P. (2008), Putin's Economic Record : is the oil boom sustainable ?.Europe-Asia studies, (06),1051-1072.
6. Martini.J,York.E & Young.W.(2013),Syria as an Arena of strategic competition Santa Monica:RAND corporation.
7. Bassou. A,(2016), La Russie et la crise syrienne:le come-back de l'heritier de l'URSS. Et le changement de la donne en syrie.policy paper,(16/08),5-23.
8. SIPRI year Book.(2016),
9. www.sipri.org/year book/2016. vu le 12/02/2018.
10. Sputniknews (14/12/2017), www.fr.sputniknews.com/international/20171214 . vu le 12/02/2018.
11. Facon.I, (2016),que veut l'armée Russe ?. politique étrangère , (1), 151-163.
12. Ekaterina.S,(2016), La Russie a-t-elle une grande stratégie au moyen orient ?, politique étrangère, (2016/2),23-35.
13. بورشيفكايا.أ،(2016)، (ت. مركز ادراك للدراسات والاستشارات).روسيا في الشرق الأوسط : الدوافع ـ الأثار ـ الأمال. واشنطن: اصدارات معهد واشنطن.
14. تامر.ا. ك. هـ، (2014)، الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الشعبية وروسيا الاتحادية كقوتيين صاعدتين. مصر: المكتب العربي للمعارف.